«استراتيجية 2025–2027: بيئة نظيفة من أجل تنمية مستدامة»

في ظل الواقع البيئي المعقد الذي تعيشه فلسطين، تتقاطع القضايا البيئية مع الأبعاد السياسية والإنسانية، لتشكل صورة فريدة من نوعها في المنطقة والعالم. فالبيئة الفلسطينية لا تواجه فقط تحديات تغير المناخ والتلوث والنفايات، بل تُكابد كذلك آثار الاحتلال المستمر الذي يمسّ كل مقومات الحياة، من الأرض والمياه إلى الهواء والتنوع الحيوي. ومن هنا، تصبح البيئة في فلسطين ساحة من ساحات النضال الوطني، ومجالاً يتطلب تدخلاً مؤسساتيًا ومجتمعيًا عاجلاً وشاملاً. وفي ظل تصاعد التحديات البيئية التي تواجهها فلسطين، وفي مقدمتها الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة، تقف سلطة جودة البيئة في طليعة المؤسسات الوطنية المدافعة عن حق الشعب الفلسطيني في بيئة آمنة ونظيفة. في هذا اللقاء مع الدكتورة نسرين التميمي، رئيسة سلطة جودة البيئة، نسلّط الضوء على أبرز السياسات البيئية، وواقع الالتزام بالتشريعات، وتوجهات السلطة لمواجهة التحديات المناخية والاحتلالية، إلى جانب جهود التوعية ودور المواطن في حماية بيئته، ونتوقف عند دور سلطة جودة البيئة باعتبارها المؤسسة الوطنية المخولة بحماية البيئة وتنظيم قطاعها، والجهة التي تقود جهود الرقابة والتشريع والتخطيط البيئي في مختلف المحافظات، رئيسة سلطة جودة البيئة في هذه اللقاء تقيس المسافات بين الطموح والواقع في ظل التعقيدات الذاتية والموضوعية.

رئيسة سلطة جودة البيئة لـ «الحياة الجديدة»:

فلسطين تتعرض لإبادة بيئية وغزة نموذج صارخ

أجرت الحوار: عبير البرغوثي

سياسات بيئية استراتيجية في مواجهة التحديات

ترى رئيسة سلطة جودة البيئة الدكتورة نسرين التميمي أن البيئة الفلسطينية ليست مجرد إطار طبيعي، بل هي أحد أعمدة الصمود الوطني، ورافعة حقيقية لمشروع الاستقلال. وانطلاقًا من هذه الرؤية، شرعت سلطة جودة البيئة في تنفيذ استراتيجيتها القطاعية للأعوام 2025–2027، التي ترتكز على خمسة أهداف استراتيجية، أبرزها الحد من التلوث وتعزيز الرقابة على المنشآت ذات الأثر البيئي، حيث نفذت فرق التفتيش أكثر من 1890 جولة ميدانية خلال العام 2024.

إلى جانب ذلك، تعمل السلطة على حماية التنوع الحيوي من خلال تنفيذ مسح شامل لمواقعه، تمهيدًا لإنشاء خريطة وطنية متكاملة تضمن إدارة مستدامة للموارد البيئية.

وتشمل الاستراتيجية أيضًا تعزيز القدرة على التكيف مع آثار التغير المناخي، والحد من التصحر، والاستعداد للكوارث البيئية، حيث يُجرى العمل حاليا على تحديث التقرير الوطني للمساهمات المحددة وطنيا (NDCs-3) بما يتسق مع التزاماتنا تجاه اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، وذلك في إطار انخراطنا المسؤول في الجهد العالمي لمواجهة التحديات المناخية.

وتضيف التميمي: "كما عملنا على تحديث وتفعيل التشريعات البيئية وتعزيز البنية المؤسسية، من خلال إعداد مسودة مشروع قانون بيئة جديد، وتطوير التشريعات القائمة لتكون أكثر استجابة للتحولات البيئية العالمية والتطورات التقنية، مع توسيع الشراكات الإقليمية والدولية، وتفعيل الدبلوماسية البيئية الفلسطينية.

بالإضافة إلى رفع الوعي البيئي وتعزيز الثقافة والسلوك البيئي السليم، عبر مبادرات متعددة تستهدف مختلف الفئات، بالتعاون مع المؤسسات التعليمية والمجتمع المدني، إلى جانب إصدار وثائق مرجعية نوعية مثل تقرير الشراء العام المستدام، تقرير هدر الطعام، وتقرير حول واقع النفايات الإلكترونية في فلسطين، إلى جانب مجموعة من الإصدارات ذات الصلة التي تهدف إلى تعزيز المعرفة وصياغة سياسات قائمة على الأدلة.

الالتزام البيئي ليس خيارًا.. بل واجب قانوني ووطني

وحول التزام المؤسسات والقطاعات المختلفة في فلسطين بالتشريعات البيئية، ترى الدكتورة التميمي، أن الالتزام بالتشريعات البيئية يمثل أحد الأسس الجوهرية للنظام القانوني الفلسطيني، وتُعنى سلطة جودة البيئة بمتابعته بشكل منهجي، من خلال الصلاحيات المخولة لها بموجب قانون البيئة رقم (7) لسنة 1999 وتعديلاته. وتقول: "يتمتع مفتشو البيئة بصفة الضابطة العدلية، ما يمنحهم القدرة على ضبط المخالفات البيئية ميدانيًا، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بالتنسيق مع الجهات المختصة، مثل النيابة العامة والشرطة البيئية. كما تستقبل السلطة الشكاوى البيئية من المواطنين، وتُعالجها من خلال الزيارات الميدانية، ومحاضر الضبط، وإحالة الحالات المُخالفة إلى القضاء. وتضيف التميمي: وفي إطار الوقاية، تُلزم كافة الأنشطة الصناعية، الزراعية، التنموية، أو مشاريع البنية التحتية التي يُتوقع أن يكون لها أثر بيئي بالحصول على الموافقات البيئية المسبقة، كشرط أساسي قبل نيل التراخيص من الجهات المعنية. وتُعد هذه الموافقات أداة رقابية أساسية تضمن امتثال المشاريع للمعايير البيئية المعتمدة، وتُساهم في منع الأضرار قبل وقوعها.

التغير المناخي والتشريعات الجديدة: استعداد لمواجهة المستقبل

تؤكد الدكتورة التميمي، أن سلطة جودة البيئة تُولي أهمية كبيرة للتغير المناخي والتصحر، وتعمل على تحديث التقرير الوطني للمساهمات المحددة وطنيًا (NDCs-3)، بما يتماشى مع التزامات فلسطين تجاه اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ.

وتكشف أن السلطة شرعت في تحديث المنظومة التشريعية من خلال إعداد مشروع قانون بيئي جديد، تبنى أحدث المبادئ البيئية مثل الحق في الوصول إلى المعلومات، والتخطيط البيئي، ومبدأ "الملوّث يدفع"، بالإضافة إلى التحفيز البيئي للمشاريع الخضراء، بهدف مواءمة القوانين مع الاتفاقيات الدولية ومواجهة التحديات المستجدة.

في إطار التوجهات الحكومية، وبناءً على المداخلة الرسمية التي قدّمتها الدكتورة التميمي بصفتها رئيسة سلطة جودة البيئة في اجتماع مجلس الوزراء في أيار 2022، تم اعتماد تحديث المنظومة التشريعية البيئية كإحدى الأولويات الوطنية. وقد أُنجزت المسودة الصفرية لمشروع قرار بقانون جديد بشأن البيئة، تلاها تشكيل فريق حكومي مختص قام بإعداد المسودة الأولى، التي رُفعت إلى مجلس الوزراء في تشرين الأول 2024، وتم اعتمادها ضمن الأولويات التشريعية للعام 2025.

وقد تم عرض مشروع القانون على مجلس الوزراء بالقراءة الأولى، وأُحيل إلى الجهات المختصة لإبداء الملاحظات. وتبنت هذه المسودة أحدث المبادئ التشريعية المتعلقة لإدارة القطاع البيئي وحماية البيئة، كما راعت أن تكون متوائمة والاتفاقيات البيئية الدولية وقد تبنت مجموعة من المبادئ التشريعية المستحدثة في قطاع البيئة أهمها التخطيط البيئي والحق في الحصول على المعلومات البيئية والحق في العيش في بيئة آمنة و سليمة ومتوازنة ومبدأ الملوث يدفع ومبدأ التقييم البيئي للمشاريع والنشاطات ومبدأ الضرائب البيئية على المشاريع ذات الأثر البيئي السلبي و مبدأ التحفيز البيئي للمشاريع الصديقة للبيئة كما وضع منظومة عقابية متكاملة لمخالفة أحكام قانون البيئة.

رقابة وتشريعات لضمان الالتزام البيئي

تؤكد التميمي أن الالتزام بالتشريعات البيئية هو ركيزة أساسية للنظام القانوني الفلسطيني. وتمتلك سلطة جودة البيئة أدوات رقابية فعالة، من ضمنها صلاحية الضبطية العدلية لمفتشي البيئة، الذين يقومون بجولات تفتيشية ويحررون مخالفات قانونية بحق المتجاوزين. وتُعتبر الموافقات البيئية شرطًا أساسيًا للأنشطة ذات الأثر البيئي، سواء في القطاع الصناعي أو الزراعي، وهو ما يشكل آلية فعالة لضمان الالتزام بالقوانين.

وعي بيئي آخذ بالنمو رغم التحديات

تُقدّر الدكتورة التميمي مستوى الوعي البيئي في فلسطين بأنه متوسط على مستوى القضايا المحلية، نتيجة الجهود التوعوية الواسعة التي تبذلها السلطة، التي شملت في عام 2024 أكثر من 174 نشاطًا استهدف ما يقرب من 7500 مشارك، بينهم ضباط أمن بيئي، وطلبة، وممثلو مؤسسات.

كما شهد عام 2025 تنفيذ عشرات الأنشطة في المدارس والجامعات، فيما ركزت السلطة على قضايا التغير المناخي والعدالة البيئية، عبر محاضرات وورش تدريبية، إلى جانب إنتاج إعلام بيئي متخصص يسلّط الضوء على الانتهاكات البيئية الإسرائيلية، عبر برامج تلفزيونية وإذاعية، ومنصات رقمية، إلى جانب إصدار البيانات الرسمية في المناسبات البيئية مثل: اليوم الوطني للبيئة، اليوم الدولي للتنوع الحيوي، واليوم العالمي للبيئة وغيرها من المناسبات الدولية والمحلية، وكما ان لنا فقرات بيئية أسبوعية متخصصة مع بعض الإذاعات.

المواطن شريك أساسي في حماية البيئة

تشدد التميمي على أن المواطن هو حجر الأساس في حماية البيئة، من خلال اتباع ممارسات صديقة للبيئة مثل التخلص السليم من النفايات، الحد من استخدام المواد الملوثة، الإبلاغ عن الانتهاكات البيئية، والمساهمة في جهود التدوير واستخدام الطاقة النظيفة.

وتشير إلى وجود برامج تطوعية ومجتمعية في الجامعات، البلديات، والجمعيات الأهلية، تشمل حملات تنظيف، زراعة أشجار، ومسارات بيئية، في إطار تعزيز الشراكة بين المواطنين ومؤسسات الدولة.

وتقدر التميمي أن هذه المبادرات تعكس الوعي المتزايد لدى المجتمع بأهمية البيئة، كما تترجم روح الشراكة بين المواطن ومؤسسات الدولة في الحفاظ على الموارد الطبيعية، من أجل أجيال الحاضر والمستقبل" ونحن نؤمن بأن حماية البيئة لا تتم إلا بتغيير الثقافة العامة والسلوك الفردي، وهذا ما نسعى إليه من خلال بناء وعي بيئي وطني لدى كل مواطن، اليوم وغدا". تقول التميمي.

"البيئة الفلسطينية في مواجهة التحديات المركبة: الاحتلال والمناخ والأنشطة الوطنية"

وفي سياق الحديث حول التحديات البيئية التي تواجهها فلسطين اليوم، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، ترى التميمي أن البيئة الفلسطينية تواجه اليوم تحديات غير تقليدية ومعقدة، ويظل الاحتلال هو التهديد الأكبر والأكثر تأثيرًا على المنظومة البيئية. سياسات الاحتلال التدميرية الممنهجة تفرض قيودًا صارمة على سيادة الشعب الفلسطيني على موارده الطبيعية، ما يجعل الحفاظ على البيئة مهمة مليئة بالعقبات. ويمكن تصنيف التحديات البيئية التي تواجه فلسطين إلى ثلاث مجموعات رئيسية: تحديات ناجمة عن الاحتلال، وتحديات طبيعية وتغير المناخ، وتحديات ناتجة عن الأنشطة الفلسطينية.

على صعيد التحديات المرتبطة بالاحتلال، تتعرض الأراضي الفلسطينية لإغراق متكرر بالنفايات الصلبة والسائلة من المستوطنات، خاصة في الأودية والمناطق الزراعية، مع حرمان الكوادر البيئية الرسمية من الوصول إلى هذه المناطق لمراقبة الأوضاع. إلى جانب ذلك، تضخ أكثر من خمسين بؤرة استيطانية ما يزيد عن 35 مليون متر مكعب من المياه العادمة غير المعالجة في الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى إلقاء ٪80 من نفاياتها الصلبة هناك، وتدمير آلاف الدونمات الزراعية واقتلاع مئات الآلاف من أشجار الزيتون المعمرة.

كما تنتشر المستوطنات الصناعية الخطرة التي تحتوي على مصانع كيماويات ويشكل جدار الضم والتوسع عائقًا آخر يقطع الأراضي الزراعية، ويحول دون وصول المزارعين إلى أراضيهم، إضافة إلى تدمير الموائل البيئية وحجز مياه الأمطار. علاوة على ذلك، يقوم الاحتلال بتهريب النفايات الصلبة والخطرة، بما في ذلك النفايات الإلكترونية، إلى الأراضي الفلسطينية مما يسبب تلوثًا خطيرًا في التربة والمياه الجوفية.

وفي قطاع غزة، خلفت الإبادة البيئية دمارًا هائلًا طال أكثر من ٪80 من البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، ما أدى إلى تسرب يومي لنحو 120 ألف متر مكعب من المياه العادمة إلى البحر والأراضي، بالإضافة إلى تراكم نصف مليون طن من النفايات المنزلية و50 مليون طن من الركام المختلط بمواد خطرة.

أما على صعيد التحديات الطبيعية وتغير المناخ، فقد لوحظ تكرار موجات الجفاف والعواصف الرملية، بالإضافة إلى ارتفاع درجات الحرارة التي تؤثر سلبًا على الغابات والمحميات الطبيعية. وعلى الرغم من أن فلسطين ليست من المساهمين الرئيسيين في التلوث المناخي، إلا أنها من أكثر المناطق تضررًا من تبعاته، مما دفع سلطة جودة البيئة إلى إدماج البعد البيئي والمناخي في السياسات القطاعية، وتنفيذ إجراءات تكيّف وتخفيف ضمن خطط وطنية متعددة.

وبخصوص التحديات البيئية الناتجة عن الأنشطة الفلسطينية، تشير البيانات إلى أن ٪40 من عينات الهواء بالقرب من المنشآت الصناعية لا تتوافق مع المواصفات الفلسطينية، حيث يعتبر قطاع المواصلات المصدر الرئيسي لتلوث الهواء والضجيج. كما يسبب الحرق العشوائي للنفايات، خاصة الإلكترونية والكهربائية المهربة، انبعاثات سامة. ورغم تنفيذ أكثر من 1893 جولة تفتيشية عام 2024 والتعامل مع 464 شكوى بيئية، لا تزال هناك حاجة ملحة لتعزيز التنسيق والتكامل بين الجهات المعنية لتطبيق القانون بفعالية. وتقول التميمي: "في النهاية، لا يمكن الحديث عن حماية البيئة الفلسطينية بمعزل عن تحقيق التمكين السيادي الكامل على الأرض والموارد، إذ يشكل العدوان البيئي الممنهج الذي يمارسه الاحتلال – من تدمير للبنية التحتية وتهجير قسري ونهب للموارد – جريمة فادحة بحق الإنسان والطبيعة على حد سواء. وفي ظل هذه التحديات، تواصل سلطة جودة البيئة عملها الوطني، بالتعاون مع شركائها، للدفاع عن البيئة الفلسطينية باعتبارها أحد أوجه الصمود وحقًا ثابتًا من حقوق الشعب الفلسطيني التي لا تسقط بالتقادم".

في مواجهة الإبادة البيئية في قطاع غزة

منذ العدوان الإسرائيلي الكارثي الذي بدأ في 7 أكتوبر 2023، شهد قطاع غزة ما يمكن وصفه بإبادة بيئية ممنهجة، ألحقت أضرارًا جسيمة بكل مقومات البيئة، من ماء وهواء وتربة، مرورًا بالبنية التحتية ومصادر العيش، مخلفة دمارًا هائلًا لا يُقاس بالأرقام فقط، بل يمتد تأثيره العميق إلى صحة الإنسان والنظام البيئي ككل.

وفي هذا السياق، تكشف التميمي أن سلطة جودة البيئة لم تتعامل مع هذا العدوان كحدث عابر، بل اعتبرته نقطة تحوّل تستدعي استجابة سيادية واستراتيجية شاملة.

وتقول: على الفور، شكّلت السلطة لجنة فنية مختصة لإعداد تقرير شامل يقيّم الأضرار البيئية في قطاع غزة، مستندة إلى منهجية دقيقة وموثقة بمصادر وتقارير محلية ودولية وبيانات منظمات أممية، نظرًا لصعوبة وصول الطواقم إلى القطاع نتيجة الحرب.

كما تقدمت دولة فلسطين بطلب رسمي إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتشكيل فريق دولي لتقييم شامل للأضرار البيئية، وقد تلقت استجابة مبدئية، غير أن الاحتلال الإسرائيلي ما يزال يمنع دخول الفريق حتى الآن.

وعلى الصعيد الدولي، شاركت سلطة جودة البيئة في الفريق الوطني لإعداد خطة إنعاش وإعادة إعمار غزة، ونسقت مع البنك الدولي والأمم المتحدة لإعداد إطار بيئي للقطاع، إلى جانب مساهمتها في لجان فنية متخصصة تعنى بإزالة الركام، معالجة النفايات الصلبة والخطرة، وتقييم جودة الهواء والمياه والتربة.

محليًا، تواصل سلطة جودة البيئة دورها في صياغة السياسات البيئية وتحديث التشريعات، وتنظيم العمل البيئي عبر الرقابة والتفتيش، والتنسيق مع الجهات الرسمية، الأهلية، والدولية. وهي تمارس دورها كجهاز تخطيطي ورقابي وتنسيقي وتشريعي، وتمثل فلسطين في المحافل البيئية الدولية.

وترى التميمي أن ما جرى في غزة يتجاوز مجرد دمار؛ إنه إبادة بيئية مكتملة الأركان تشمل تدمير البنية التحتية البيئية، تسرب المياه العادمة، تلوث التربة والهواء، تراكم ملايين الأطنان من الركام الملوث بالمتفجرات والمواد الخطرة، وانتهاك صارخ للقوانين الدولية والإنسانية والبيئية.

ورغم هذا الواقع المأساوي، لم تعتبر سلطة جودة البيئة الحرب مجرد أزمة طارئة، بل اعتبرتها ملفًا سياديًا حيويًا يجب توثيقه، ومجال نضال وطني لا ينفصل عن مشروع التحرر الفلسطيني.

نفايات الاحتلال.. تلوث ممنهج ومواجهة بيئية مستمرة

تتعامل سلطة جودة البيئة مع التلوث الناجم عن النفايات الصلبة والمياه العادمة، خاصة في المناطق القريبة من المستوطنات، باعتباره أحد أخطر التهديدات التي تواجه المنظومة البيئية الفلسطينية. فالمشكلة لا تقتصر على أبعاد بيئية وتقنية، بل تنبع من واقع استعماري معقّد، تفرضه ممارسات الاحتلال الإسرائيلي الذي لا يلتزم بأي من القوانين البيئية الدولية أو المبادئ الإنسانية.

وفي هذا السياق، تكشف الدكتورة التميمي أن سلطة جودة البيئة وبناءً على صلاحياتها المستندة إلى قانون البيئة رقم (7) لسنة 1999، تفعّل السلطة أدوات الرقابة والتفتيش البيئي، حيث يتمتع مفتشو البيئة بصفة الضبطية العدلية، ما يمكّنهم من ضبط المخالفات البيئية وإحالة مرتكبيها إلى الجهات القضائية المختصة. ورغم التحديات الميدانية الجسيمة، خصوصًا في المناطق المصنفة (ج)، التي يعيق الاحتلال الوصول إليها، فقد تمكّنت السلطة، بالتعاون مع الأجهزة الشريكة كشرطة السياحة البيئية والاثار والضابطة الجمركية والنيابة العامة، من تحقيق إنجازات نوعية.

وتضيف: "في عام 2022 وحده، تم ضبط 52 حالة تهريب لنفايات خطرة وغير خطرة، بما في ذلك مياه عادمة ونفايات صناعية وكهربائية، وتم إرجاع ٪80 منها إلى مصدرها الإسرائيلي. كما جرى تقديم تقارير رسمية إلى الأمانة العامة لاتفاقية بازل، التي انضمت إليها فلسطين، لتوثيق هذه الانتهاكات المتواصلة. وقد كشفت التحقيقات عن أن أكثر من ٪40 من الاتجار غير المشروع بالنفايات تقف خلفه إسرائيل، وهو ما تم توثيقه رسميا في عدة حالات خلال السنوات الماضية.

وتُظهر المتابعة الميدانية وجود عشرات المكبات غير القانونية قرب الخط الأخضر، تستخدمها إسرائيل لتفريغ نفايات المستوطنات، بما في ذلك مخلفات البناء، التربة الملوثة، والنفايات الخطرة. كما أقام الاحتلال ما لا يقل عن 15 منشأة لمعالجة النفايات في الضفة الغربية، منها 6 منشآت مخصصة لمعالجة نفايات شديدة الخطورة مثل الزيوت المستعملة، البطاريات، النفايات الطبية، والمواد الكيميائية الصناعية، دون أي رقابة فلسطينية، ما يشكّل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي، ومصدرًا دائمًا للخطر البيئي والصحي على المناطق المجاورة.

وفي مواجهة هذا الواقع الخطير، تتبنى سلطة جودة البيئة حزمة من التدخلات والإجراءات، تشمل الملاحقة القانونية للمخالفين، وتحويل عدد من المتورطين في عمليات التهريب والإحراق العشوائي إلى النيابة العامة، إلى جانب تنفيذ برامج رقابة ميدانية مكثفة، ورفع تقارير دورية إلى الجهات الرسمية والشريكة، كما تقول الدكتورة.

كما تنفذ السلطة حملات توعوية في المجتمعات المتضررة، لتعزيز وعي السكان بمخاطر هذه الممارسات، وتفعيل الإبلاغ المجتمعي كوسيلة مساندة لرصد المخالفات البيئية. كل ذلك يأتي في إطار استراتيجية متكاملة ترتكز على الردع والحماية والإصلاح وتحقيق العدالة البيئية.

ورغم المعيقات الكبيرة التي يفرضها الاحتلال، تواصل سلطة جودة البيئة دورها الوطني بصفتها الجهة المخولة بحماية البيئة الفلسطينية، ضمن مشروع سيادي أوسع للدفاع عن الأرض والموارد، وحماية الإنسان والطبيعة من آثار الاستعمار البيئي الذي لا يعرف حدودًا للأذى.

خطوات مؤسسية وتشريعية تعزز الحماية البيئية من أجل بيئة فلسطينية أكثر عدالة واستدامة

رغم التحديات السياسية والميدانية المتواصلة، استطاعت سلطة جودة البيئة أن تطلق خلال السنوات الأخيرة مجموعة من المشاريع النوعية والمبادرات الاستراتيجية، بهدف تحسين الواقع البيئي في فلسطين، وتعزيز العدالة البيئية، وتطوير البنية المؤسسية والتشريعية للقطاع البيئي.

وتضيف: "كما عززت السلطة من أدوات الرقابة البيئية عبر تزويد فرق التفتيش بأجهزة متقدمة لقياس الإشعاع والجسيمات العالقة في الهواء والغازات الملوثة، ما ساهم في رفع قدرة الاستجابة الفورية لمصادر التلوث في المواقع الصناعية والزراعية الحساسة".

وفي الإطار التشريعي، تكشف التميمي أن سلطة جودة البيئة أنجزت سلسلة من الأنظمة والتعليمات الجديدة، من أبرزها: نظام المواد الخطرة، ونظام إدارة النفايات الخطرة، وتعليمات تخص مناطق التنوع الحيوي، وتعليمات منح الموافقات البيئية.

وفي خطوة غير مسبوقة، أصدرت سلطة جودة البيئة تقرير حالة البيئة الأول في فلسطين (2023)، الذي وثّق الواقع البيئي بمؤشرات علمية دقيقة شملت جودة الهواء والمياه والتربة، والنفايات، والتنوع الحيوي، إضافة إلى الضغوط البيئية المختلفة، ما وفر قاعدة بيانات موثوقة لصنّاع القرار والباحثين.

ضمن توجهاتها الاستراتيجية، تقول التميمي: إن السلطة أطلقت مفاهيم الاقتصاد الأخضر والدائري والمستدام، كبدائل تنموية متوافقة مع البيئة، وبدأت بدمجها تدريجيًا في الخطط الوطنية بالتنسيق مع الوزارات والقطاع الخاص.

أما على المستوى المجتمعي، فقد عملت السلطة من خلال برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمي (GEF) على توجيه الدعم نحو الجمعيات النسوية، والتعاونيات، والمبادرات الشبابية، بهدف تعزيز المبادرات البيئية المحلية، وترسيخ العدالة البيئية كقيمة مجتمعية ووطنية.

التحرر عبر الطاقة: نحو سيادة بيئية وتنموية مستدامة

في فلسطين، لا يُنظر إلى الطاقة المتجددة كمجرد خيار تقني، بل كأداة استراتيجية للتحرر من التبعية وتعزيز السيادة الوطنية على الموارد، في سياق بناء نموذج تنموي متكامل يقوم على مبادئ العدالة البيئية والاقتصاد الأخضر.

وفي هذا الإطار، توضح التميمي أن سلطة جودة البيئة أولت أهمية متقدمة لتوسيع استخدام مصادر الطاقة النظيفة، لا باعتبارها بدائل اقتصادية فقط، بل بوصفها مسارًا سياديًا وانتقالًا من الاعتماد إلى الاكتفاء، ومن الهشاشة إلى الصلابة المؤسسية. ويجري هذا العمل ضمن تنسيق وطني متكامل، يضم سلطة الطاقة والموارد الطبيعية، ووزارة الحكم المحلي، والقطاع الخاص، والجهات الأكاديمية، إلى جانب المؤسسات الدولية الشريكة.

ويعتبر هذا التنسيق لا يقوم على تبادل الأدوار فحسب، بل أداة لبلورة رؤية فلسطينية موحدة لقطاع الطاقة المستدامة، تأخذ في اعتبارها الأبعاد الاقتصادية، البيئية، والسيادية لاستخدام الطاقة المتجددة، سواء على مستوى التخطيط المكاني أو على مستوى العدالة في توزيع المشاريع.

وتقول: " نجحت سلطة جودة البيئة في تأمين تمويل من صندوق المناخ الأخضر لدعم مشاريع الطاقة المتجددة، التي لا تقتصر على إنتاج الكهرباء، بل تساهم أيضًا في تعزيز قدرة فلسطين على التكيّف مع آثار التغير المناخي، وتنسجم مع التزامات دولة فلسطين في إطار اتفاقية باريس للمناخ. في جميع هذه المشاريع، يتم مراعاة البعد المكاني والتخطيطي، من خلال تقييم قدرة الشبكات على استيعاب الطاقة المنتجة، واختيار مواقع المزارع الشمسية بعناية، لتجنّب الإضرار بالأراضي الزراعية أو بالمناطق البيئية الحساسة.

الزراعة المستدامة: من حماية التربة إلى مواجهة التصحر

تتبنى سلطة جودة البيئة في فلسطين نهجًا متكاملًا لحماية الأرض من التدهور والتصحر، بوصفه جزءًا من مشروع وطني أوسع يهدف إلى صون الموارد الطبيعية وتعزيز استدامة النظم البيئية. في هذا الإطار، تعمل السلطة بالشراكة مع وزارة الزراعة وغيرها من الجهات ذات العلاقة على إدماج البعد البيئي في السياسات الزراعية.

وترى رئيسة سلطة جودة البيئة أن الجهود الحالية تركز على تعزيز الزراعة الذكية مناخيًا، من خلال توجيه الممارسات الزراعية نحو التكيف مع شح المياه، والحفاظ على رطوبة التربة، بما يحمي التربة والمياه من التدهور السريع.

فلسطين في الساحة البيئية الدولية: التمويل المناخي كحق سيادي

تؤمن سلطة جودة البيئة بأن القضايا البيئية في فلسطين لا يمكن فصلها عن السياقين الإقليمي والدولي، ففلسطين ليست فقط في مرمى تغيّر المناخ، بل تقع كذلك تحت وطأة عدوان بيئي ممنهج يمارسه الاحتلال الإسرائيلي يوميًا، من خلال النهب، والتجريف، والتلوث، وحرمان الشعب الفلسطيني من موارده الطبيعية.

من هذا المنطلق، تكشف التميمي أن سلطة جودة البيئة تقود علاقات تعاون وشراكات واسعة مع الأطراف الإقليمية والدولية، ليس فقط بهدف حشد الموارد والخبرات، بل لترسيخ الحضور السيادي البيئي الفلسطيني في كل المحافل. وقد أكدت سلطة جودة البيئة في أكثر من منبر دولي أن التمويل المناخي ليس منحة مشروطة، بل حق إنساني وسياسي لشعب يعيش تحت احتلال ومعاناة بيئية متواصلة.

فعلى صعيد التمويل المناخي، انضمت دولة فلسطين رسميًا إلى صندوق المناخ الأخضر (GCF) منذ عام 2017، وبدأت في تحريك أدوات التمويل الدولي لتنفيذ مشاريع استراتيجية تعزز قدرة القطاعات الحيوية على التكيف مع تغير المناخ. كما تعمل السلطة حاليًا على استكمال إجراءات الانضمام إلى صندوق التكيّف (Adaptation Fund)، مما سيتيح تنفيذ تدخلات نوعية في المناطق الأكثر تضررًا بيئيًا.

أما على مستوى التمثيل الدولي، فتشارك فلسطين باسمها الرسمي في الهيئة العامة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، حيث تُطرح القضايا البيئية الفلسطينية من منظور حقوقي سيادي، وتُرفع مطالب واضحة بإنهاء التمييز البيئي الذي يفرضه الاحتلال.

وتحظى سلطة جودة البيئة بشراكات استراتيجية مع مؤسسات دولية مرموقة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، البنك الدولي، مرفق البيئة العالمي (GEF)، وعدد من وكالات التعاون الأوروبية. كما تشارك في مبادرات بيئية إقليمية كبرى، منها: الاتحاد من أجل المتوسط، المبادرة القبرصية لتغير المناخ، ومبادرة الشرق الأوسط الأخضر بقيادة المملكة العربية السعودية.

الحضور الفلسطيني في قمم المناخ: من التمثيل إلى النضال البيئي

في فلسطين، لا يُمكن التعامل مع تغيّر المناخ كقضية بيئية فقط، بل كقضية سياسية وإنسانية بامتياز، ترتبط بسياق الاحتلال الذي ينهب الموارد، ويمنع الوصول إليها، ويحوّل البيئة إلى ساحة عدوان مستمر. من هذا المنطلق، تشارك دولة فلسطين في قمم المناخ (COP) وغيرها من المؤتمرات الدولية بوصفها ساحة لإثبات الوجود، والدفاع عن الحقوق، وتثبيت السيادة البيئية ضمن الأجندة العالمية.

وتكشف التميمي أنه منذ انضمام فلسطين رسميًا إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ عام 2016، تُشارك فلسطين في مؤتمرات الأطراف عبر وفد رسمي رفيع المستوى، تترأسه القيادة السياسية، وتضم في عضويته سلطة جودة البيئة بصفتها الجهة الفنية المرجعية، إلى جانب الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة.

وتوضح: تلعب سلطة جودة البيئة دورًا محوريًا في قيادة المسار الفني التفاوضي الفلسطيني، لا سيما في ملفات التكيّف مع تغير المناخ، والتمويل المناخي، وبناء القدرات، والخسائر والأضرار. كما تقوم بإعداد الأوراق الفنية، وتنسيق المواقف الوطنية.

وترى التميمي أن هذه المؤتمرات تُشكّل منصة استراتيجية لفتح قنوات التمويل والتعاون، من خلال التواصل مع صناديق مثل صندوق المناخ الأخضر وصندوق التكيّف، والمؤسسات الشريكة. وفي السنوات الأخيرة، بادرت السلطة بإشراك الشباب والناشطين البيئيين ضمن الوفد الفلسطيني، إيمانًا منها بأن بناء جيل من المفاوضين والخبراء هو ركيزة لاستدامة الموقف الفلسطيني.

رؤية فلسطينية للمستقبل: البيئة كجبهة من جبهات التحرر

الواقع البيئي في فلسطين يُعد من أكثر الأوضاع تعقيدًا على مستوى العالم، نظرًا لتداخل الاحتلال مع آثار التغير المناخي. فالأرض تُنهب، والمياه تُلوث أو تُحرم منها، والهواء يُسمم، والموارد تُدمّر بشكل ممنهج. ومع ذلك، تبقى الإرادة الوطنية هي المحرك الأساسي لمواجهة هذه التحديات.

ولذلك تتبنى سلطة جودة البيئة رؤية تؤكد أن البيئة جزء لا يتجزأ من مشروع التحرر الوطني. فحماية الموارد الطبيعية، والحفاظ على صحة المواطن، وضمان الأمن البيئي، ليست مجرد أهداف فنية، بل أدوات للمقاومة والصمود. ولهذا، يُبنى المستقبل البيئي الفلسطيني على قواعد السيادة، والاستدامة، والعدالة.. كما تقول التميمي.

وتوضح: في ظل استمرار العدوان على قطاع غزة، والانتهاكات في الضفة الغربية، تُواصل السلطة بناء منظومة بيئية وطنية شاملة، تستند إلى تطوير السياسات، وتحديث التشريعات، وتفعيل أدوات الرقابة والتفتيش، وتعزيز الوعي المجتمعي، ضمن نهج تشاركي يشمل كل فئات المجتمع.

وبينما تظل التحديات قائمة، فإن الطموح الفلسطيني يتجاوز البقاء إلى البناء، والتحول نحو مستقبل نظيف، آمن، وعادل بيئيًا، تُصبح فيه البيئة خط دفاع عن الكرامة والسيادة والهوية.

خطة استراتيجية خمسية: البيئة كأولوية وطنية وتنموية

رغم الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة، تخطط سلطة جودة البيئة لتنفيذ خطة استراتيجية بيئية وطنية للفترة 2025–2027، تستند إلى تعليمات فخامة الرئيس محمود عباس، وتوجيهات دولة رئيس الوزراء د. محمد مصطفى، وترتكز على جعل البيئة مظلة سيادية شاملة تتقاطع مع كل القطاعات التنموية. وتكشف التميمي في ختام حديثها لـ "الحياة الجديدة" أن سلطة جودة البيئة أعدت مسودة الاستراتيجية بعد مشاورات وطنية موسعة مع الشركاء، وتُركز على إدماج البُعد البيئي في مجالات الزراعة، الطاقة، الصناعة، الصحة، والتعليم، انسجامًا مع التوجه العالمي نحو الاقتصاد الأخضر والمستدام.

من أبرز محاور الخطة: تحديث تقرير المساهمات المحددة وطنيًا (NDC 3.0) ضمن التزامات اتفاقية باريس، وتطوير نظام تقييم بيئي وطني جديد يحل محل أدوات التقييم التقليدية، تعزيز الرقابة على النفايات والمواد الكيميائية، ضمن التزامات اتفاقيات بازل، روتردام، واتفاقية التنوع الحيوي، بالإضافة الى مراجعة القوانين الوطنية لتتماشى مع القانون الدولي البيئي، وتمنح البيئة الفلسطينية حماية قانونية كاملة، والتوسع في دعم الطاقة المتجددة، الاقتصاد الدائري، والإنتاج النظيف، عبر شراكات مع القطاع الخاص والجمعيات المحلية، وإدماج المجتمعات المحلية في مشاريع بيئية مستدامة، وتعزيز دور المواطن كفاعل بيئي ومراقب شريك.

وتختم التميمي: "رسالتنا إلى العالم واضحة: حماية البيئة الفلسطينية ليست قضية بيئية محلية فقط، بل واجب دولي وأخلاقي وإنساني. أما رسالتنا لشعبنا، فهي أن البيئة خط دفاع عن الحياة، وواجب وطني، وسلوك مقاوم يصون حاضرنا ومستقبلنا".